

# أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية"

الدكتور علي يوسف

قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

## الملخص

هدف هذا البحث إلى اختبار أثر هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، إذ تحدد تحليلات الوكالة طبيعة الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية في إطار الآثار الاقتصادية لهذه السياسات. كما يشكل التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية التي تحدد خصائص المعلومات المحاسبية المقدمة، ودورها في اتخاذ القرارات من قبل مختلف الأطراف ذات الصلة بالمنشأة.

من أجل ذلك، قُسمَ البحث إلى جزأين: نظري وتطبيقي. في الجزء النظري عرض الباحث التحفظ المحاسبي لعناصر التقارير المالية من خلال دراسة مفهوم التحفظ ودوافعه، وطبيعة قياسه في إطار الدراسات المحاسبية في مجال أسواق المال، مع التمييز بين مقاييس تعتمد على عناصر قائمة الدخل، وأخرى تعتمد على عناصر الميزانية الختامية. كما ناقش الباحث في الجزء النظري محددات هيكل ملكية المنشأة؛ وذلك من خلال دراسة هيكل الملكية الإدارية وتشتت الملكية أو تركزها بين مجموعات من المستثمرين والملكية العائلية.

أما الجزء التطبيقي للبحث فجرى من خلال التطبيق على عينة مكونة من 24 شركة من الشركات النشطة في سوق الأوراق المالية المصري. وأظهرت النتائج اتساقاً مع الفرضية القائلة: إنَّ زيادة نسبة الملكية الإدارية تترافق مع تقارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم من خارج الإدارة، فكلما ازدادت نسبة الملكية الإدارية ازداد عدم التماثل في الاعتراف بين الأبناء السارة والأبناء غير السارة. كما أن لتشتت الملكية تأثيراً إيجابياً في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة، ولكن هذا التأثير هو أقل من تأثير نسبة الملكية الإدارية. بالمقابل لم تظهر نتائج الدراسة تأييداً للفرض القائلة: إنَّ الملكية العائلية تدفع لاختيار سياسات محاسبية متحفظة، إذ إنَّ تأثير الملكية العائلية (الفرض الثالث) يكون من خلال تخفيض عدم التماثل في الاعتراف بكل من الأبناء السارة والأبناء غير السارة.

## 1 - 1 تمهيد:

تعمل المحاسبية على تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات من قبل الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنشأة، وهي محكومة في عملها هذا بالعديد من المبادئ والسياسات التي يطبقها المحاسب وتحدد خصائص تلك المعلومات الناتجة. وقد انشغلت المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية ذات الصلة (مثل الهيئات المشرفة على الأسواق المالية) في مناقشة تلك المبادئ والسياسات وتطويرها بما يؤدي إلى تقديم المعلومات الملائمة والأكثر نفعية لاحتياجات المستخدمين وإيصالها لهم.

وفي هذا الإطار، بالرغم من الجدل الذي يثيره التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism [أو الحيطة والحذر] بين مؤيد ومعارض، إلا أنه يبقى أحد المفاهيم والعناصر الأساسية المحددة لخصائص التقارير المالية. ولهذا الأمر أهميته الخاصة في ظل تطورات بحثية وفكرية أفضت إلى قياس هذه الخاصية في إطار العملية البحثية المحاسبية المعاصرة في أسواق المال Capital Market Research in Accounting، إذ تعددت المقاييس التي قدمت للتحفظ المحاسبي، كما تعددت المجالات التي استخدمت فيها هذه المقاييس لبيان وتوضيح أثر هذا التحفظ ومسبباته ودوره في تحديد منفعة التقارير المالية واستخداماتها الضريبية والتعاقدية والتنظيمية وغيرها.

قدم المدخل الإيجابي في المحاسبة Positive Approach القائم على تحليلات نظرية الوكالة [المستندة إلى تحليلات Jensen and Meckling (1976) ودراسات مدرسة Rochester]، العديد من الأسباب والمبررات للتحفظ المحاسبي في إطار المحور الأساسي لهذا المدخل، ألا وهو الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية Accounting Choice، محدداً المنشأة في إطار كونها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين أطراف ذات صلة بالمنشأة، وهذه العقود جميعها موجودة نتيجة الفصل بين الملكية والرقابة على المنشأة الذي يؤدي إلى مشكلات الوكالة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا الاختيار المحاسبي يتأثر بالعديد من العوامل والمحددات التي يعد هيكل ملكية المنشأة Equity Ownership أحد مجالاته ومحدداته، حيث يعرض هذا البحث محددات هيكل الملكية ودوره في إطار اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة.

تسهم دراسة العلاقة بين هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي في استكشاف محددات هيكل الملكية في الأسواق الناشئة، ويقدم رؤى عن طبيعة الاختيارات المحاسبية المتحفظة في هذه الأسواق، من خلال التطبيق على سوق الأوراق المالية المصري، حيث تتاح البيانات المطلوبة لتطبيق هذا البحث.

## 1 - 2: طبيعة المشكلة:

تحدد تحليلات نظرية الوكالة المشكلات التي تنتج عن انفصال الملكية عن الإدارة، وحالات تعارض المصالح أو تقاربها بين الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، وما دامت الإدارة هي القائمة على تسيير المنشأة، فإن تعارض المصالح أو تقاربها بين الأطراف المختلفة قد يؤثر في القرارات التي تتخذها الإدارة، ومن بينها اختيار السياسات المحاسبية. وإذا كانت القوانين والتشريعات والنظم المختلفة قد فرضت على إدارات المنشآت المختلفة الإفصاح لغايات إيصال المعلومات المفيدة للأطراف التي لا يمكنها الوصول إلى تلك المعلومات، إلا أنه يبقى هناك مجال لعدم تماثل معلومات Information Asymmetry بين الإدارة والأطراف الأخرى، قد تستغله الإدارة لتحويل الثروة من طرف إلى آخر من خلال اختيار السياسات المحاسبية التي يعذ التحفظ المحاسبي أحدها لا بل أبرزها.

وهنا، فإن القضية البحثية التي يعرض لها هذا البحث تتمحور حول أثر محددات هيكل الملكية في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة، إذ يمكن تحديد المشكلة في التساؤلات الآتية:

أ- هل تؤثر الملكية الإدارية في تحفظ التقارير المالية؟.

ب- هل يؤثر تشتت الملكية بين الأطراف المتعددة أو تركيزها بيد أطراف محددة في تحفظ التقارير المالية؟.

ت- هل تؤثر الملكية العائلية في تحفظ التقارير المالية؟.

## 1 - 3: الدراسات السابقة:

هناك دراسات متعددة عرضت قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه، ودراسات عرضت طبيعة هيكل الملكية ومحدداته. ويعرض الباحث أهم الدراسات السابقة في كلا المجالين:

### 1 - دراسة (Qiang 2007):

ركزت هذه الدراسة على اختبار التفسيرات المقدمة للتحفظ المحاسبي من قبل الأدبيات المحاسبية والعملية البحثية القائمة، والمتمثلة بأربعة تفسيرات: التعاقدية، والتقاضى، والدوافع العملية التنظيمية، والدوافع الضريبية، مع إبرازها في إطار نوعين من التحفظ: تحفظ شرطي Conditional Conservatism وتحفظ غير شرطي Unconditional Conservatism. وقامت الدراسة باختبار ما إذا كان

من الممكن تصنيف تلك التفسيرات يطبق على التحفظ الشرطي أو غير الشرطي أو على كليهما. وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن:

أ- التعاقد يسبب التحفظ الشرطي.

ب- التفاضل يسبب التحفظ الشرطي والتحفيز غير الشرطي.

ت- العملية التنظيمية Regulation تسبب التحفظ غير الشرطي.

ث- الدوافع الضريبية تسبب التحفظ غير الشرطي.

وعدّت الدراسة أن نتائجها تشير إلى أن كلا نوعي التحفظ المحاسبي يؤدي دوراً متميزاً عن الآخر في كل من: العملية التعاقدية، والتنظيمية، والدوافع الضريبية، فضلاً عن الدور العام في التفاضل.

## 2 - دراسة (Lara et al. (2007):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة Board of Directors في التحفظ المحاسبي، واستخدمت مؤشرين يجمعان عدداً من الخصائص التي تبرز فعالية مجلس الإدارة ولجانه، مثل: حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء غير الداخلين في الإدارة non-Executive Directors، نسبة الأعضاء المستقلين، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، ووجود لجنة مراجعة، ووجود لجنة مكافآت.

وبالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في البورصة الإسبانية عن الفترة من عام 1997 حتى 2002، أظهرت النتائج بشكل عام أن المنشآت التي لديها مجالس إدارة تتمتع بخصائص قوية يُستخدَم التحفظ المحاسبي بوصفه إحدى أدوات الحوكمة، كما أن المنشآت التي لديها نظم حوكمة ضعيفة تقدم تقارير مالية أقل مصداقية من المنشآت التي تكون نظم الحوكمة لديها قوية.

## 3 - دراسة (Lafond and Roychowdhury (2008):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار: هل يكون الطلب على التحفظ المحاسبي أكبر إذا كان الانفصال بين الملكية والرقابة أكثر وضوحاً، حيث تكون الملكية الإدارية منخفضة؟ واختبار تأثير هيكل الملكية الإدارية في تحفظ التقارير المالية، وقيس التحفظ المحاسبي على أساس عدم تماثل التوقيت الملائم للاعتراف بكل من الإيرادات والخسائر.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط سلبية قوية بين الملكية الإدارية وعدم تماثل التوقيت الملائم للأرباح، وعدت الدراسة أن الدليل العملي من نتائجها هو أن حملة الأسهم يطلبون ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً.

#### 4 - دراسة (King and Santor (2008):

قامت هذه الدراسة باختبار تأثير الملكية الإدارية في أداء المنشأة وهيكل رأس المال لـ 613 شركة كندية عن مدة تمتد من عام 1998 حتى 2005.

أظهرت النتائج أن المنشآت العائلية التي تصدر نوعاً واحداً من الأسهم لديها أداء سوقي مشابه للمنشآت الأخرى، وأداء محاسبي أفضل استناداً إلى مقياس معدل العائد المحاسبي ROA، ولكن لديها رافعة مالية أعلى اعتماداً على قياس نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، وبالمقابل فإن المنشآت العائلية التي تصدر نوعين من الأسهم، تُقِيمُ بنسبة 17% أقل من المنشآت الأخرى غير العائلية.

#### 5 - دراسة (Katz (2009):

عملت هذه الدراسة على استكشاف تأثير هيكل ملكية المنشأة في جودة الأرباح المحاسبية وأداء المنشأة طويل الأجل، من خلال التركيز على عينة مميزة من الشركات الأمريكية التي أتاحت بياناتها قبل عروض الأسهم IOP وبعدها، وتم التمييز بين الشركات التي لها رعاة [Sponsorship Backed Firms] والتي تكون ملكيتها وإدارتها من قبل بيوت استثمارية، والمنشآت التي ليس لها مثل هذه الخاصية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن المنشآت التي لديها ضامن أو راع تكون الأرباح لديها أعلى جودة، وتكون ممارسات إدارة الأرباح لديها أقل، ويكون تقريرها المالي أكثر تحفظاً، قبل عروض الأسهم وبعدها.

#### 6 - دراسة (Chi et al. (2009):

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات، وقد حددت الدراسة وناقشت وجود منظورين حول هذه العلاقة، الأول: هو أنه يزداد الطلب على التحفظ المحاسبي في المواقف التي تكون فيها مشكلات الوكالة مرتفعة. وبناء عليه، نظم الحوكمة الأضعف ستقود إلى تحفظ محاسبي أكبر، والمنظور الآخر يعد أن الحوكمة الجيدة ستؤدي إلى وجود إشراف أفضل على الإدارة؛ ومن هنا ستفضل تطبيق محاسبة متحفظة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المنشآت التي تكون لديها هياكل حوكمة أضعف تتجه لتكون أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية، وهذه النتائج تتسق مع النظرة التي تعدّ التحفظ المحاسبي بديلاً لآليات حوكمة الشركات.

#### 7 - دراسة (Chau and Gary 2010) :

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين درجة الإفصاح الاختياري ومستوى الملكية العائلية واستقلالية مجلس الإدارة (بما يتضمن ذلك استقلالية رئيس مجلس الإدارة). وبالتطبيق على عينة من 273 شركة مدرجة في بورصة Hong Kong، أظهرت النتائج وجود انخفاض أو اعتدال في مستويات الملكية العائلية، ووجود تأثير كبير لتقارب المصالح، وأن درجة أو مدى الإفصاح الاختياري منخفض نسبياً، وكلما ازدادت الملكية العائلية (أكثر من 25%) ازداد استحكام الإدارة، ويرتبط هذا مع وجود درجة أعلى من الإفصاح الاختياري. فضلاً عن ذلك، هناك علاقة بين تعيين رئيس مجلس إدارة مستقل ومستوى الإفصاح الاختياري، كما أن تعيين رئيس مجلس إدارة مستقل يقلل من تأثير الملكية العائلية في الإفصاح الاختياري.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن للباحث تسجيل الملاحظات الآتية:

- 1 - الاهتمام المتزايد بطبيعة التحفظ المحاسبي وقياسه في إطار دور المحاسبة في أسواق المال.
- 2 - ندرة الدراسات العربية (في حدود علم الباحث) في مجال دور التحفظ المحاسبي في مجال أسواق المال.
- 3 - أهمية دراسة دور التحفظ المحاسبي في حوكمة الشركات.
- 4 - التركيز على بحث ودراسة خصائص هيكل الملكية ومحدداته وأثرها في عملية اختيار السياسات والطرائق المحاسبية من ناحية، ومن ناحية أخرى في جودة التقارير المالية.

#### 1 - 4: أهمية البحث:

يعدّ موضوع التحفظ المحاسبي أحد المجالات البحثية التي تنال اهتمام الباحثين في المحاسبة على المستوى الدولي خلال المدة الأخيرة، وتأتي أهمية هذا البحث من ناحيتين:

من ناحية أولى، يضيف هذا البحث إلى العملية البحثية الموجودة من خلال دراسة أثر محددات هيكل الملكية في تحفظ التقارير المالية التي لم تعرض لها العملية البحثية الموجودة؛ وذلك في إطار تحليلات الوكالة واختلاف المصالح بين الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، خاصة تعارض المصالح بين الإدارة

وحملة الأسهم. ومن ناحية ثانية، النتائج التي تم الوصول إليها لها أهمية للهيئات المهنية والهيئات المشرفة على عمل الأسواق المالية من خلال استكشاف تحفظ التقارير المالية وأثر محددات هيكل ملكية المنشأة، خاصة أن الدراسة التطبيقية تتم في الأسواق الناشئة.

### 1 - 5: أهداف البحث:

هدَفَ هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة أثر محددات هيكل الملكية في تحفظ التقارير المالية، ويرتبط بهذا الهدف الرئيسي تحقيق عدد من الأهداف الفرعية، وهي:

1 - دراسة مفهوم التحفظ المحاسبي وطبيعة قياسه في الدراسات المحاسبية المعاصرة في أسواق المال.

2 - دراسة مضمون هيكل الملكية في إطار تحليلات مدخل الوكالة وتعارض المصالح بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنشأة.

3 - معرفة طبيعة الاختيار المحاسبي وتحديده مع اختلاف محددات هيكل الملكية.

4 - الوصول إلى نتائج اختبار الفروض على عينة من الشركات النشطة المسجلة في سوق الأوراق المالية في مصر؛ وذلك لمعرفة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وهيكل الملكية.

### 1 - 6: فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، حددت ثلاثة فروض لهذا البحث وهي:

أ- تؤدي زيادة الملكية الإدارية إلى زيادة تحفظ التقارير المالية.

ب- يؤدي تشتت الملكية بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنشأة إلى زيادة تحفظ التقارير المالية.

ت- يؤدي ارتفاع الملكية العائلية إلى زيادة تحفظ التقارير المالية.

### 1 - 7: منهج البحث:

إذا كان منهج البحث هو الخطوات التي يتبعها الباحث للوصول إلى أهدافه، فإن هذا البحث - وفي إطار طبيعة المشكلة البحثية المطروحة واختباراً لفروضه وتحقيقاً لأهدافه - يتبع المنهجية الآتية:

أ- تحديد مشكلة البحث من خلال الرجوع إلى الدراسات والأدبيات المحاسبية في مجال التحفظ المحاسبي وطبيعة تعارض المصالح مع اختلاف محددات هيكل ملكية المنشأة.



- ب - تحديد فروض البحث التي تمثل حلولاً مقترحة للمشكلة المحددة التي حددت في هذا البحث بفروض تقوم على العلاقة بين محددات هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي، والممثلة بكل من: الملكية الإدارية، وتشنت الملكية، والملكية العائلية.
- ت - تجميع البيانات من خلال اختيار عينة من أنشطة الشركات المدرجة في السوق المصرية للأوراق المالية تتوافر عنها البيانات المطلوبة لإجراء الدراسة التطبيقية.
- ث - اختبار فروض البحث وتحليل البيانات باستخدام برنامج (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية) SPSS، والوصول إلى نتائج البحث.

## 2 - التحفظ المحاسبي لعناصر التقارير المالية:

لا يوجد اتفاق بين المحاسبين على أن التحفظ المحاسبي هو أحد مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، لا بل يعدُّ التحفظ المحاسبي أحد المفاهيم المثيرة للجدل في الفكر والممارسة المحاسبية. يعرض الباحث في هذا الجزء مفهوم التحفظ المحاسبي ودوافعه، من ثم طبيعة قياس التحفظ المحاسبي في إطار دور المحاسبة في أسواق المال، وبعد ذلك ماهية المقاييس المطورة مع التمييز بين مقاييس تعتمد على قائمة الدخل وأخرى تعتمد على قائمة المركز المالي.

### 2 - 1: مفهوم ودافع التحفظ المحاسبي:

يحدد مفهوم التحفظ المحاسبي أو الحيطة والحذر وفق تعاريف ومصطلحات متعددة، فالقاعدة التقليدية للتحفظ المحاسبي هو: "أن لا نتوقع الأرباح ولكن نتوقع جميع الخسائر" [Basu, 1997, P7]، وحدد القاضي وحمدان (2004، ص 510-509): "أن مبدأ الحيطة والحذر يملئ على المحاسب أن يختار الطريقة المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض القيم وليس زيادتها، ومن ثم تخفيض نتائج العمليات، والأكثر من ذلك، فهو يتطلب تسجيل أقل القيم للأصول والإيرادات وأكثر القيم للالتزامات والنفقات". وأشار Chambers (1995, P373) في قاموسه المحاسبي إلى أن: "التحفظ يشجع على الاعتراف بجميع الخسائر التي حدثت والتي من المحتمل أن تحدث، وعدم الاعتراف بالمكاسب حتى تتحقق فعلياً".

ومع أن العديد من أدبيات المحاسبة تصنف التحفظ ضمن مبادئ المحاسبة [انظر مثلاً (القاضي، وحمدان، ص 509)، (Hellman 2008, P72)]، إلا أن هذا المبدأ كثيراً ما يتعرض لانتقادات شديدة. فقد عدَّ [القاضي، وحمدان (2004، ص 511)] أن هذا المبدأ يتناقض مع نفسه ومع دورية القياس في

المحاسبية، وعدّ (Hendriksen 1982, P83) أن "التحفظ - في أفضل أحواله - طريقة ضعيفة جداً لمعالجة عدم التأكد في تقييم الدخل، وفي أسوأ أحواله، يؤدي إلى تشويه البيانات المحاسبية"، وأشار Chambers (1995, P373) إلى أن تطبيق التحفظ يؤدي إلى تشويه الدخل وتحويل الأرباح من فترة إلى أخرى.

ومن الناحية التاريخية، ترجع بعض الدراسات ظهور التحفظ في الممارسة المحاسبية إلى أزمة الكساد عام 1929 والآثار التي نتجت عنها. فيشير القاضي وحمدان (2004، ص509) إلى أن الحاجة إلى التحفظ المحاسبي ظهرت لأسباب تتعلق بحماية المحاسب من مخاطر التقاضي الناتجة عن الدعاوى القضائية التي قد ترفع ضده نتيجة المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات، إثر حالات الإفلاس المتكررة للمنشآت التي حدثت في أثناء تلك الأزمة. إلا أن (Basu 1997, P8-9) يشير إلى أن التحفظ المحاسبي قد أثر في النظرية والممارسة المحاسبية منذ عدة قرون، وناقش أن السجلات التاريخية تظهر أن الممارسات المحاسبية في أوروبا كانت متحفظة في العصور الوسطى، حيث طبقت سياسات محاسبية تتفق مع ذلك مثل قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

وناقش (Watts 2003) في إطار تحليلات المدخل الإيجابي، أن هناك أربعة تفسيرات لنشوء التحفظ في المحاسبية، بشكل يقدم تفسيرات لاختيار السياسات المحاسبية المتحفظة، وهذه التفسيرات هي:

1- العملية التعاقدية Contracting، يعدّ التحفظ المحاسبي جزءاً من تكنولوجيا كفاء مستخدمة في تنظيم المنشأة وعقودها مع الأطراف المختلفة، فهو يقوم بدور تقليل السلوك النفعي للإدارة عند التقرير عن الأرقام المحاسبية المستخدمة في العملية التعاقدية.

2- مقاضاة حملة الأسهم Litigation، إذ إنّ المبالغة في تقييم صافي أصول المنشأة قد يولد تكاليف تقاضي أكبر مقارنة بالحالة التي قد تنشأ من تقييم الأصول بأقل مما يجب.

3- مبررات ضريبية Taxation Incentives، يؤدي التحفظ إلى تقليل الالتزامات الضريبية الحالية على المنشأة، من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصاريف.

4- دوافع العملية التنظيمية Regulation، لدى القائمين على تنظيم السياسات المحاسبية والمعايير المحاسبية دوافع لتفضيل التحفظ المحاسبي، إذ قد يواجه هؤلاء انتقادات أكبر إذا كانت السياسات المحاسبية تؤدي إلى المبالغة في تقييم الأصول والأرباح.

من ناحية أخرى، ومع محاولة الهيئات المهنية والتنظيمية القائمة على تنظيم الممارسة العملية في المحاسبة الحد من الممارسات المحاسبية المتحفظة، كما في الأخذ بمفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية الصادرة عن من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الذي يمكن عدّه منحاً مغايراً للتحفظ المحاسبي، إلا أن إطار إعداد القوائم المالية وعرضها لمعايير المحاسبة الدولية، عدّ التحفظ المحاسبي إحدى الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية وقدمه كطريقة للتعامل مع حالة عدم التأكد المحيطة بإجراء التقديرات واستخدام الأحكام، مبيناً استخداماً مقيداً للتحفظ المحاسبي، إذ عدّ أن التحفظ يتجسد في تبني درجة من الحرص في ممارسة الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة، وذلك لمعالجة حالات عدم التأكد الملازمة للكثير من الأحداث والظروف [الفقرة (27) من إطار إعداد القوائم المالية وعرضها].

وعلى الرغم الانتقادات التي توجه إلى التحفظ المحاسبي، إلا أن الباحث يشير إلى أن العملية البحثية الحالية (في معظمها) تناقش منافع التحفظ المحاسبي وميزاته، فقد ناقش (Gassen 2006, P531) الوظائف الاقتصادية المهمة للتحفظ المحاسبي، مثلاً بوصفه عنصراً مهماً في عملية التعاقد الكفء Efficient Contracting، وتقيد السلوك النفعي للإدارة في العملية التعاقدية. وناقش LaFond and Watts (2008, P452)، أن التحفظ المحاسبي يساهم في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال دوره في تقديم معلومات موثوق بها.

## 2 - 2: قياس التحفظ المحاسبي في إطار أسواق المال:

في إطار تطورات الفكر المحاسبي في مجال أسواق المال، قدمت العملية البحثية المتزايدة مقاييس ومفاهيم متعددة للتحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلى طبيعة المحتوى المعلوماتي للأرقام المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية والتي تجسد وتعكس طبيعة السياسات المحاسبية المطبقة، وطبيعة المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم وتغيراتها التي تعكس قرارات المستثمرين والمعلومات التي يستخدمونها عن اتخاذهم القرارات الاستثمارية.

وترجع الدراسات المحاسبية التي عملت على تجسيد أثر خاصية تحفظ التقارير المالية في أسواق المال إلى (Feltham and Ohlson 1995)، اللذين عرفا التحفظ المحاسبي على أساس الاختلاف بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية. ففي ظل التحفظ المحاسبي لن تتحقق المساواة بين القيمتين، إذ سيؤدي التحفظ إلى جعل القيمة الدفترية لحقوق الملكية أقل من قيمتها السوقية.

وقدم Basu (1997) نموذجاً لقياس التحفظ المحاسبي في إطار أسواق المال يعتمد علاقة الإحذار العكسي بين الأرباح المحاسبية والعائدات السوقية، إذ فسر التحفظ المحاسبي في إطار أسواق المال على أنه: "توجه المحاسبون لأن يطلبوا درجة أعلى للتحقق للاعتراف بالأرباح السارة Bad News مقارنة بدرجة اعترافهم بالأرباح غير السارة Good News، ووفقاً لهذا التفسير فإن الأرباح المحاسبية تعكس الأرباح غير السارة في توقيت أكثر ملاءمة مما تعكس به الأرباح السارة" [Basu (1997, P4)]. واعتمد Zhang (2000) في قياسه للتحفظ المحاسبي على كل من: متوسط نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية P/B، هل هي أكبر من الواحد أم لا؟ ومتوسط نسبة سعر السهم إلى الأرباح P/E.

وقد حددت الدراسات البحثية مؤخراً سمتين أساسيتين للتحفظ المحاسبي، تحفظ شرطي وتحفظ غير شرطي، كما يأتي [Gassen (2006, P531)، Roychowdhury and Watts (2007)]:

1- التحفظ الشرطي، يمثل عدم التماثل في التوقيت الملائم للاعتراف بالمكاسب والخسائر، فيتم الاعتراف بالخسائر في توقيت ملائم في حين لا يتم الاعتراف بالمكاسب في توقيت ملائم، فهو مشروط بإشارة أو طبيعة العائدات أو الأرباح المستقبلية.

2- التحفظ غير الشرطي، يمثل التخفيض المنتظم في قيم صافي الأصول، ويدعى أحياناً بتحفظ الميزانية الختامية، أو التحفظ المستقل، فهو يتم بشكل مستقل عن طبيعة الأرباح المستقبلية أو العائدات المتوقعة، ويتجه للتقرير عن قيم منخفضة للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، يتحقق من خلال تحميل النفقات على الفترة الحالية بدلاً من رسمتها (كما في تكاليف البحث والتطوير) أو تأجيل الاعتراف بالإيراد.

## 2 - 3: مفهوم التحفظ وقياسه وفق مدخل قائمة الدخل:

على الرغم من الترابط الكبير بين أثر التحفظ المحاسبي في الأرباح المحاسبية وفي صافي قيمة الأصول، إلا أن العملية البحثية المعاصرة في أسواق المال، تعمل على وضع مقاييس للتحفظ معتمدة على قياس الأرباح المحاسبية وخصائصها، وأخرى تعتمد على قياس الأصول. يناقش الباحث في ما يلي طبيعة القياس المعتمد على الأرباح، من ثم طبيعة القياس المعتمد على قيمة صافي الأصول، من ثم يوضح طبيعة العلاقة بينهما.

بالنسبة إلى قياس التحفظ المحاسبي من خلال انعكاسه في قياس الأرباح المحاسبية، يمكن للباحث الإشارة أولاً إلى أن أحد المفاهيم المقدمة للتحفظ المحاسبي هو عدم الاعتراف بالإيرادات إلا إذا

تحققت في حين يجب الأخذ بالحسبان الأعباء والنفقات المتوقعة جميعها، ومن ثمّ يمكننا القول: إنّ التحفظ المحاسبي ينتج عن تطبيق السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى:

- 1- تخفيض الأرباح الحالية وقد يكون تحويلها من الفترات/مُدّد الحالية إلى الفترات/مُدّد المستقبلية.
- 2- تعجيل الاعتراف بالنفقات.
- 3- الأخذ بالحسبان الخسائر المتوقعة.

ولتوضيح طبيعة هذا الاتجاه يجب توضيح طبيعة العلاقة بين الأرباح المحاسبية كمتغير محاسبي ومنتج رئيسي للنظام المحاسبي من جهة، وطبيعة متغيرات سوق الأوراق المالية (الأسعار أو العائدات أو أي متغير آخر كحجم التعامل) من جهة أخرى. والقضية الأساسية في محور النقاش والبحث هو أن كلا النوعين من المتغيرات (المحاسبية والسوقية) يعكس نوعين رئيسيين من الأنباء، الإبرادات أو الأنباء السارة Good News، والنفقات والخسائر أو الأنباء غير السارة Bad News. فالسؤال الرئيسي المطروح هنا، هل يتم تجسيد كلا النوعين من المتغيرات الأنباء السارة والأنباء غير السارة في توقيت ملائم Timeliness؟.

بالنسبة إلى أسعار الأسهم أو تغيراتها، من المفترض وفق نظرية السوق الكفاء أنها تعكس كلا النوعين من المعلومات في توقيت ملائم، ومن ثمّ هناك تماثل في توقيت الاعتراف بكلا النوعين من المعلومات، بحيث إنّ الأسعار السوقية أو تغيراتها تعكس وتجسد الأنباء السارة في توقيت ملائم، كما تعكس وتجسد الأنباء غير السارة في توقيت ملائم.

أما الأرباح المحاسبية - ونتيجة لاختيار السياسات المحاسبية المتحفظة - فتعكس المعلومات المتعلقة بالأنباء غير السارة في توقيت ملائم في حين لا تعكس المعلومات المتعلقة بالأنباء السارة في توقيت ملائم، وهذا يؤدي إلى عدم تماثل في توقيت الاعتراف بكلا النوعين من المعلومات Asymmetry Timeliness. وبالتالي عند دراسة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم أو العائدات، يكون هناك اختلاف في المقاييس المستنبطة من الدوال المستخدمة اعتماداً على إشارة العائدات السوقية، فإذا كانت إشارة العائدات موجبة (فهي أنباء سارة)، وإذا كانت إشارة العائدات سالبة (فهي أنباء غير سارة).

وقد جسد نموذج Basu (1997) العلاقة بين الأرباح والعائدات السوقية مع إدخال إشارة العائدات في دالة النموذج، واستخدم هذه النموذج من قبل جزء مهم من الدراسات المعاصرة، ويعرض الباحث لهذا النموذج في الجزء المتعلق بالدراسة التطبيقية للبحث.

## 2 - 4: مفهوم التحفظ وقياسه وفق مدخل الميزانية:

يعتمد هذا الاتجاه على دراسة العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمتها السوقية، فالقيمة الأولى تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية، في حين تمثل القيمة الثانية الأسعار السوقية الملحوظة في السوق، أو مقياس للقيمة الحقيقية لحقوق الملكية اعتماداً على نماذج تقييم تتضمن متغيرات تجسد المعلومات التي تحدد هذه القيمة.

التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض قيم الأصول، ومن ثمّ القيمة الدفترية لحقوق الملكية وفقاً لمعادلة الميزانية، إذ إنّ حقوق الملكية = الأصول - الالتزامات = صافي قيمة الأصول، في حين القيمة السوقية (وفي ظل فرضية السوق الكفاء) غير متأثرة بسياسات التحفظ المحاسبي، ولذلك فإن أبسط مقياس استخدم في الدراسات المحاسبية التطبيقية هو نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية (Market-to-Book (MTB).

وقد اعتمدت العديد من الدراسات البحثية مدخل الميزانية الختامية ليس فقط كمدخل أساس في تحديد مفهوم التحفظ المحاسبي، وإنما أيضاً في قياس هذا التحفظ. بداية من دراسة Feltham and Ohlson (1995)، من ثم دراسات أخرى من بينها دراسة Penman and Zhang (2002) و Hellman (2008). وقدمت دراسة Feltham and Ohlson (1995) نموذجاً لتقييم حقوق الملكية اعتماداً على القيم المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في الميزانية، وذلك في إطار تحقق خاصية التحفظ المحاسبي، وعرف (Feltham and Ohlson (1995, P4) التحفظ بأنه: "الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية وقيمتها الدفترية لا يساوي الصفر حتى في الأجل الطويل؛ مما يعني أن القيمة السوقية ستظل أكبر من القيمة الدفترية".

وناقش Penman and Zhang (2002) أن التحفظ المحاسبي ينتج عن تطبيق منحيز للمحاسبة في ظل منهج التكلفة التاريخية، إذ يؤدي إلى جعل قيم العناصر المدرجة في الميزانية أقل من قيمها غير المتحيزة، وبناء عليه، حددا مفهوم التحفظ المحاسبي من خلال الرجوع إلى مدخل الميزانية، إذ يقولان: "من خلال التحفظ المحاسبي فإننا نعني اختيار الطرق والتقديرات المحاسبية التي تجعل القيم الدفترية لصافي الأصول منخفضة نسبياً" (Penman and Zhang (2002, P238).

وقدم Hellman (2008) مبررات متعددة لاعتماد مدخل الميزانية هذا، مستنداً في تحليلاته إلى أنه لم يعد جوهر المحاسبة هو المقابلة الدورية بين النفقات والإيرادات كما كان سابقاً، وإنما يتمثل بـ: "الاعتراف بالأصول والالتزامات وقياسهما بشكل ملائم"، ومن ثمّ تكون الخطوة التالية لذلك هي "قياس

الإيرادات كزيادة في الأصول (أو تخفيض في الالتزامات) والنفقات كتخفيض في الأصول (أو زيادة في الالتزامات)" [Hellman (2008, P75)].

إلا أن الباحث يرى أن هناك علاقة بين كلا المدخلين في تحديد مفهوم التحفظ المحاسبي، وليبيان ذلك يشير الباحث إلى أن هذا الجدل يوضع في إطارين:

1 - الإطار الأول يرجع إلى خلاف بين المحاسبين يتعلق بالمنهج المحاسبي الأساسي في القياس والاعتراف، فمن آثار أزمة الكساد تحول الاهتمام من قائمة المركز المالي نحو قائمة الدخل، وهذا ما دفع (Basu (1997, P8) إلى عدّ تلك التحولات تتسجم مع التركيز على التحفظ المحاسبي في قائمة الدخل. وفي السياق نفسه يعدّ Olson and Laurence (2006, P507) أن مدخل الميزانية في تحديد مفهوم التحفظ وقياسه هو مدخل تقليدي، من خلال التركيز على السياسات التي تؤثر بعناصرها، مثل قاعدة السوق أو التكلفة أيهما أقل "Lower of Cost and Market".

بالمقابل، يرى المؤيدون لمدخل الميزانية، أن معايير المحاسبة الدولية (من خلال إطار إعداد القوائم المالية وعرضها) تبنت مدخل الميزانية بتركيزها على أن منهج المحاسبة حالياً يقوم على الاعتراف بالأصول والالتزامات، من ثم يلي ذلك خطوة كيفية قياس الدخل كزيادة في الأصول أو تخفيض في الالتزامات [Hellman (2008, P75)].

2 - الإطار الثاني يبرز العلاقة بين كلا المدخلين، فالتحفظ الشرطي يبرز منظور مدخل قائمة الدخل كالانتظار حتى تحقق المكاسب والخسائر ليتم الاعتراف بهما، في حين يبرز التحفظ غير الشرطي غير المستند إلى الظروف المستقبلية منظور الميزانية، كما في تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل حيث يتم الاعتراف بانخفاض قيم الأصول مسبقاً (قبل حدوث ذلك فعلياً). وقد يكون تأثير التحفظ متطابقاً بالنسبة إلى الميزانية وقائمة الدخل، مثلاً تطبيق قاعدة السوق أو التكلفة أيهما أقل سيؤدي إلى تحفظ في قياس الأصول، وتحفظ مقابل في قياس الدخل (من خلال الاعتراف بمخصصات الديون المشكوك فيها مثلاً وغيرها)، وعدم رسملة تكاليف البحث والتطوير سيؤدي إلى تخفيض قيم الأصول، وبالمقابل تخفيض الأرباح نظراً إلى إنفاق هذه التكاليف في وقت حدوثها. إلا أنه قد يكون أحد أوجه الخلاف بينهما هو تأثير اختلاف توقيت الاعتراف في تحفظ الميزانية وتحفظ قائمة الدخل، فرسملة تكاليف البحث والتطوير سيقبل من النفقات التي يتم تحميلها على قائمة الدخل، ويجعل التأثير متدرجاً، ويؤدي إلى زيادة النفقات عن الفترات القادمة [Givoly, et al. 2007].

### 3 - محددات هيكل الملكية:

تشكل محددات هيكل ملكية المنشأة أحد محاور البحث لدراسة طبيعة الاختيارات المحاسبية من قبل الإدارة، يتركز هذا المجال على تحليلات مدخل الوكالة واختلاف المصالح وتعارضها بين الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، ولاسيما الإدارة وحملة الأسهم والدائنين. وقد استخدمت الدراسات البحثية عدة بدائل لقياس محددات هيكل الملكية، يعرض البحث إلى ثلاثة منها (اتساقاً مع طبيعة المشكلة البحثية وفروض البحث): الملكية الإدارية، وتشنت الملكية وتركزها، والملكية العائلية.

#### 3 - 1: هيكل الملكية الإدارية:

يقصد بهيكل الملكية الإدارية مقدار أو نسبة حصة الإدارة في الملكية، أو بشكل آخر هل يتولى بعض المساهمين أو جزء منهم مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية؟. فالموضوع يدخل في قضايا مشكلات الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة، فالوكالة كما عرفتها أدبيات المدخل الإيجابي ترجع بشكل أساسي إلى (Jensen and Meckling (1976) اللذين عرفا الوكالة بأنها "عقد يرتبط وفقاً له Engage شخص أو أكثر (الموكل Principal) مع شخص آخر (الوكيل Agent) لأداء خدمة ما لمصلحته والذي يتضمن تفويض Delegating بعض صلاحيات اتخاذ القرار للوكيل" [Jensen and Meckling (1976, P ] 308].

فנקطة الانطلاق إذاً في تحليلات الوكالة هو انفصال الإدارة عن الملكية، بحيث ينظر إلى الإدارة بوصفها جهة مهنية مستقلة تتولى إدارة المنشأة بما يحقق مصالح أصحابها، ويبحث حملة الأسهم عن الطرائق الأكثر فعالية للإشراف على الإدارة، لضمان أن هذه الإدارة ستعمل أو تتخذ القرارات التي تصب في مصلحتهم. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تؤثر حصة أو نسبة حصة الإدارة في الملكية في اختيارها للطريقة المحاسبية؟، وبشكل أكثر تحديداً اختيار السياسات والطرق المحاسبية المتحفظة؟. للإجابة عن هذا التساؤل يحدد الباحث القضية في إطار دوافع الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية المتحفظة السابق عرضها، كما أظهر أدب التمويل أن الملكية الإدارية يمكن أن تؤثر في تكاليف الوكالة بطريقتين [Lennox (2005, PP36-6), Chau and Gary (2010, P96):

1- تأثر تقارب المصالح The Convergence of Interest، وجود إدارة تتمتع بحصة ملكية مرتفعة ونفوذ مهم، يحدث تقارب للمصالح مع حملة الأسهم الخارجيين. وهنا لا يتخذ المستثمرون الملاك قرارات تحقق منافع خاصة لهم، نظراً إلى أنهم سيتحملون عواقب سلوكهم الذي لن يؤدي إلى تعظيم قيمة المنشأة. بالمقابل إذا كان للإدارة حصة ملكية منخفضة ستكون دوافعها



ضعيفة للعمل بما يحقق مصالح حملة الأسهم الخارجيين، ومن ثمّ، وفي هذه الحالة يتوقع أن يؤدي تأثير اختلاف المصالح إلى وجود تكاليف وكالة أكبر. وقد أظهرت نتائج الدراسات أنه عندما تكون الإدارة تملك 10% من حقوق الملكية فإن مصالحتها تتقارب مع مصالح حملة الأسهم الآخرين [انظر مثلاً نتائج دراسة (Lennox 2005)].

2- تأثير الاستحكام الإدارة Management Entrenchment، يزداد نفوذ الإدارة مع زيادة حصتها في الملكية، ومن ثمّ يكون لديها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها.

فعندما تكون "الملكية الإدارية مرتفعة من المتوقع أن تتم زيادة ثروة المديرين من خلال المبالغة في الأرباح عن الفترة الحالية وتحويل الثروة من حملة الأسهم الخارجيين إليها" [Lafond and Roychowdhury, (2008, P105)]. بكلمات أخرى، إذا كانت حصة الإدارة مرتفعة، فإنها ستعمل على اختيار السياسات المحاسبية التي تقلل من التحفظ المحاسبي، بحيث تؤدي إلى المبالغة في الأرباح بما سيؤدي إلى زيادة مكافآتها وتعويضاتها. وهنا ينظر إلى أن للتحفظ المحاسبي كمؤشر عن جودة الأرباح المحاسبي دوراً (Lara et al. 2007)، من خلال دوره في تقليل تفاؤل الإدارة أو الحد منه وتقييد القرارات أو الأفعال التي قد تؤدي إلى المبالغة في الأرباح أو تضخيم الأصول. ويشير Lim (2006, P11) إلى أن الدليل الذي يظهر من العملية البحثية يشير إلى أنه ينظر إلى انخفاض مستوى تحفظ التقارير المالية كدليل على وجود مستوى مرتفع من السلوك النفعي للمديرين.

### 3 - 2: تشتت الملكية وتركزها:

يشير تشتت الملكية وتركزها Concentration إلى توزيع الملكية بين مجموعات المستثمرين، فقد تمتلك مجموعة أو عدة مجموعات جزءاً مرتفعاً من الملكية؛ مما يجعلها في موقف قوي مقابل الأقلية من حملة الأسهم. وقد يكون تركيز الملكية بيد منشأة أو منشآت أو بنوك أو مستثمر فرد أو عائلة محددة، ولها الأمر خصوصيته في الاقتصاديات الناشئة.

إذ تتسم الاقتصاديات الناشئة مقارنة بالاقتصاديات المتطورة بتركز الملكية، خاصة منها الملكية العائلية أو المنشآت العائلية (Silva and Majluf (2008, P609). ولهذا الأمر أهميته في الاقتصاديات العربية (Omran et al. (2008, P33). ففي الاقتصاديات الناشئة تكون بعض مجموعات حملة الأسهم ذات علاقة قوية بعائلة أو بعائلات محددة، ومثل هذا الأمر قد لا يوجد في الدول المتطورة. وهنا يتولى

الأكثرية الرقابية والتحكم بالقرارات الأساسية للمنشأة، مما يؤدي إلى وضع تفسيرات مشكلات الوكالة بين الأصيل والموكل في الدول النامية، من خلال بحث العلاقة بين الأكثرية (التي تتركز الملكية بيدها ولها صلات وعلاقات مع عائلات قوية ذات صلة بالمنشأة) والأقلية الباقية من حملة الأسهم، في حين يكون التركيز في الدول المتطورة على علاقة الإدارة مع حملة الأسهم، إذ يستفيد المديرون من تلك العلاقات القوية في فرض الاستراتيجيات التي تحقق أهداف العائلة، وتحدد أبعاد السيطرة العائلية بعدد من المتغيرات مثل: الانتساب للعائلة Family Affiliation، ودخول العائلة في مجلس الإدارة وإدارة المنشأة (Lskavyan, and Spatareanu (2011, P609).

وهنا يجدر بنا مناقشة الموضوع بشكل أكثر تحديداً في إطار تحليلات الوكالة وعناصر الإشراف على سلوك الإدارة والأفعال التي تقوم بها، كما يأتي [Capulong et al (2000, PP 5-6):

1- عندما تكون الملكية مشتتة Dispersed، تتجه رقابة حملة الأسهم لتكون ضعيفة، نتيجة للإشراف الضعيف لحملة الأسهم. فلن يهتم صغار حملة الأسهم بالإشراف، نتيجة لتحملهم تكاليف لمثل هذا الإشراف في حين يشاركون في جزء من المنافع.

2- عندما تكون الملكية مركزة، يمكن أن يؤدي كبار حملة الأسهم الدور المهم في الإشراف على الإدارة. وفي دول العالم الثالث، حيث تكون الملكية مركزة، يتولى الإدارة عادة حملة الأسهم الذين يمارسون الرقابة.

لذلك يعدُّ تشتت الملكية وتركزها أحد المظاهر والعناصر التي تدرس ضمن مجال اختيار السياسات المحاسبية، وضمان حماية حقوق الأقلية من المساهمين، بما يبرز ذلك في إطار تقييد السلوك النفعي للإدارة وتقليل مشكلات الوكالة وتعارض المصالح بين الأطراف المختلفة. ومع ذلك، حددت العملية البحثية ميزات وسلبيات لتركز الملكية بالنسبة إلى أداء المنشأة وقيمتها، إذ إنه [Lskavyan, and Spatareanu (2011, P609), Cheung, et al. (2005, P512):

1- من ناحية أولى؛ في حالة تركز الملكية قد تعمل الأكثرية التي تتولى الإدارة على تحسين أداء المنشأة، إذ إن تأثير هذا الجهد سيعود عليها في النهاية. وهذا الأمر لا يحدث إذا كانت الملكية مشتتة تشتتاً كبيراً، حيث لا تكون هناك دوافع لدى أي منهم للعمل بسبب ارتفاع التكاليف مقارنة بالمنافع التي يحققونها.

2- من ناحية أخرى؛ قد يكون لتركز الملكية تأثير سلبي في الأداء، إذا أخذت أكثرية حملة الأسهم باستغلال الأقلية على حساب كفاءة المنشأة ككل. فقد تستخدم الأكثرية موقعها لاتخاذ قرارات

تحقق مصالحها وتقلل من الحقوق المتبقية لبقية حملة الأسهم، مثلاً من خلال استغلال العلاقة مع المنشآت الأخرى التي لها سلطة أو سيطرة على المنشأة، يمكن أن يتم تحويل الأصول إلى الإدارة نفسها بأقل من أسعار السوق، أو الحصول على قروض خاصة ورهن أصول المنشأة، أو دفع توزيعات خاصة لها.

بناءً عليه، يمكن للباحث أن يستنتج أن تشتت الملكية يعدُّ أحد المبررات لاختيار سياسات محاسبية متحفظة، إذ يكون في الحالة المعاكسة مجال أكبر لممارسة السلوك النفعي للإدارة والمبالغة في التقرير عن الأرباح. فقد أظهرت نتائج الدراسات التطبيقية وجود علاقة عكسية بين تركيز الملكية وربحية المنشأة، والتفسير المقترح لذلك، هو أنه عندما يزداد تركيز الملكية من مستوى منخفض جداً تنخفض تكاليف الوكالة نتيجة لتزايد إشراف حملة الأسهم، ومن ثم ترتفع الربحية، ولكن عندما يزداد تركيز الملكية إلى مستوى محدد، فإن تكاليفه قد تفوق منافعه، مما يؤدي إلى انخفاض الربحية (Capulong et al (2000). كما أظهرت بعض الدراسات أن الملكية العائلية قد تحد من جودة الإفصاح (HO and Wong (2001)، إذ إنَّ سيطرة العائلة من خلال أعضاء في مجلس الإدارة وحملة الأسهم الأساسيين، سيمكنها من الوصول مباشرة إلى المعلومات المالية وغير المالية للمنشأة، وكنتيجة، سيكون لديهم حاجة أقل للإفصاح (Chau and Gary (2010, P96).

#### 4 - الدراسة التطبيقية:

يعرض الباحث في هذا الجزء الدراسة التطبيقية للبحث على الشركات النشطة المدرجة في سوق الأوراق المالية في مصر، حيث تم الحصول على البيانات من إصدارات دليل كومباس مصر لأسواق المال، وحددت في هذا الجزء عينة البحث ومتغيراته، من ثم قيست هذه المتغيرات والإحصاءات الوصفية، وبعد ذلك تحليل البيانات واختبار فروض البحث باستخدام برنامج SPSS.

#### 4 - 1: عينة البحث:

تعُدُّ البيانات المطلوبة لهذا البحث بيانات من نوعية خاصة، إذ تتطلب اختبارات الفروض وضع شروط على عينة الدراسة من ناحية البيانات المطلوبة، بحيث تكون من الشركات النشطة في السوق المالية، وتتوافر عنها بيانات هيكل الملكية وكيفية توزيعه بشكل رئيسي، ولذلك توجه الباحث إلى إصدارات دليل كومباس مصر لأسواق المال الذي يتضمن بيانات عن أنشطة 100 شركة مدرجة في السوق المصرية لأسواق المالية خلال 4 سنوات.

من خلال الرجوع إلى إصدارات هذا الدليل عن أعوام 2000 و 2004 و 2008، وحُدِّتِ الشركات التي كانت نشطة ضمن هذه المدة، فكانت العينة 24 شركة تتوافر عنها البيانات المطلوبة من عام 1997 حتى عام 2008. والعينة تتوزع على عدد من القطاعات كما يظهر في الجدول الآتي رقم (1):

الجدول رقم (1): عينة الدراسة

النسبة المئوية	عدد الشركات	القطاع
12.50	3	الأغذية والمشروبات
12.50	3	المطاحن والتخزين
8.33	2	الملابس والمنسوجات
16.67	4	الكيمائيات والأسمدة
12.50	3	الأدوية والصحة
16.67	4	مواد البناء والتشييد
8.33	2	الصناعات الهندسية والمعدات الكهربائية
12.50	3	الإسكان والعقارات
% 100	24	مجموع

#### 4 - 2: قياس المتغيرات:

استخدمت الدراسات المحاسبية العديد من المقاييس لقياس التحفظ المحاسبي، يعدُّ المقياس المطور من قبل (1997) Basu أبرزها وأكثرها استخداماً. أو ما يعرف بنموذج الانحدار العكسي للأرباح المحاسبية على العائدات المترامنة معها. ويستخدم الباحث هذا النموذج لقياس التحفظ المحاسبي وعلاقته بمحددات هيكل الملكية. والنموذج محدد من خلال دالة الانحدار الآتية:

$$(1) \quad \frac{EPS_{jt}}{P_{jt}} = a_0 + b_1 R_{jt} + b_2 DM_{jt} + b_3 (DUM_{jt} R_{jt}) + a_1$$

إذ إن:  $J$ : تشير إلى المنشأة،  $t$ : الفترة الزمنية.  $EPS$ : الأرباح على أساس السهم الواحد Earnings Per Share. التي تقاس من خلال الأرباح التشغيلية للمنشأة. أمَّا  $R_{jt}$  فيمثل العائدات وهي عائدات المنشأة السوقية المحسوبة سنوياً.  $DUM$ : متغير Dummy Variable، يأخذ القيمة (1) إذا كانت العائدات عن المدة ذات إشارة سالبة، والقيمة صفر إذا لم تكن كذلك.

وبالعودة إلى المعادلة رقم (1)، إذا كانت العائدات ذات إشارة موجبة (أنباء سارة)، فإن قيمة المتغير  $DUM$  ستساوي الصفر، ومن ثمَّ يكون شكل دالة الانحدار رقم (1) كما يأتي:

$$\frac{EPS_{jt}}{P_{jt}} = a_0 + b_1 R_t + e_t \quad (2)$$

أما إذا كانت العائدات ذات إشارة سالبة (الأرباح غير السارة)، فإن قيمة المتغير  $DUM$  ستكون مساوية للواحد، ومن ثم تكون دالة الاحتمال رقم (1) كما يأتي:

$$\frac{EPS_t}{P_t} = a_0 + b_2 + (b_1 + b_3)R_t + e_t \quad (3)$$

وبناء عليه، فإن قيم المعاملات وعلى أساس إشارتها تقيس درجة التحفظ المحاسبي وفقاً لما إذا كانت قيمة المتغير  $DUM$  سالبة أو موجبة، إذ إن:

$b_1$ : يقيس التوقيت الملائم للأرباح من ناحية العائدات الموجبة (الأرباح السارة).

$b_3$ : يقيس التوقيت الملائم الإضافي (رد الفعل الإضافي) Incremental Timeliness للأرباح من ناحية الأرباح غير السارة. ويستخدم كمعامل لعدم تماثل التوقيت الملائم Asymmetric Timeliness Coefficient لقياس درجة التحفظ المحاسبي، إذ إنه يجسد مقدار الاستجابة الإضافية للأرباح غير السارة، فالمتغيرات المحاسبية تكون أكثر حساسية للأرباح غير السارة مقارنة بالأرباح السارة في ظل وجود التحفظ المحاسبي، وفي السياق نفسه من المتوقع أن تكون قيمة الثابت  $a_0$  ذات إشارة موجبة، إذ إنها تجسد الأرباح السارة السابقة التي تنعكس تدريجياً في الأرباح المحاسبية.

ولقياس المتغيرات الأخرى المطلوبة، استخدم الباحث نسبة الملكية الإدارية في هيكل الملكية لقياس أثر الملكية الإدارية، وعدد الملاك الذين يمتلك كل منهم أكثر من 5% من الأسهم لقياس تشتت الملكية، ونسبة الملكية التي ترجع لعائلة واحدة لقياس أثر الملكية العائلية، حيث استخدمت هذه المتغيرات من قبل الدراسات السابقة [انظر مثلاً: Li et al., Lafond and Roychowdhury (2008)]. وبناء عليه، لاختبار الفروض الثلاثة المحددة للبحث استخدم الباحث العلاقات الثلاثة التالية، لاختبار كل فرض من الفروض (على التوالي):

$$\frac{EPS_{jt}}{P_{jt}} = a_0 + b_1 R_{jt} + b_2 DUM_{jt} + b_3 (DUM_{jt} R_{jt}) + b_4 MO_{jt} + b_5 (DUM_{jt} * MO_{jt}) + b_6 (MO_{jt} * R) + b_7 (DUM * MO_{jt} * R_{jt}) + a_1 \quad (4)$$

$$(5) \quad \frac{EPS_{jt}}{P_{jt}} = c_0 + k_1 R_{jt} + k_2 DUM_{jt} + k_3 (DUM_{jt} R_{jt}) + k_4 DIS_{jt} + k_5 (DUM_{jt} * DIS_{jt}) + k_6 (DIS_{jt} * R) + k_7 (DUM * DIS_{jt} * R_{jt}) + c_1$$

$$(6) \quad \frac{EPS_{jt}}{P_{jt}} = a_0 + w_1 R_{jt} + w_2 DUM_{jt} + w_3 (DUM_{jt} R_{jt}) + w_4 FO_{jt} + w_5 (DUM_{jt} * FO_{jt}) + w_6 (FO_{jt} * R) + w_7 (DUM * FO_{jt} * R_{jt}) + a_1$$

إذ إن:

$MO_{jt}$ : محدد الملكية الإدارية، وذلك على أساس ما إذا كانت الإدارة العليا تمتلك 10% فأكثر من الأسهم، وذلك للشركة  $J$  عن الفترة  $t$ .  $DIS_{jt}$ : محدد تشتت الملكية، ويحدد على أساس عدد الملاك الذين يمتلك كل منهم 5% فأكثر من الأسهم، وذلك للشركة  $J$  عن المدة  $t$ .  $FO_{jt}$ : محدد الملكية العائلية، ويحدد على أساس نسبة الملكية التي ترجع لعائلة واحدة، وذلك للشركة  $J$  عن الفترة  $t$ .

#### 4 - 3: الإحصاءات الوصفية:

تظهر الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم (2)، إذ تبلغ القيمة الصغرى للأرباح - 0.05 والكبرى 2.98 وبالمتوسط ذات إشارة موجبة إذ تبلغ 0.7635، بينما العائدات أكثر تشتتاً إذ إن القيمة الصغرى -21.91 في حين القيمة الكبرى 8.96، وبالمتوسط ذات إشارة سالبة إذ تبلغ -0.6833، وبالمقابل فإن أعلى قيمة لنسبة الملكية الإدارية مرتفعة جداً إذ تبلغ 89%، بينما بالمتوسط 9.17%، وأعلى قيمة للملكية العائلية 80%، ولتشتت حملة الأسهم 87%، في حين أن القيمة الصغرى للمتغيرات الثلاثة الأخيرة هي 0%. وتشير قيم معاملات التفلطح والالتواء إلى أنها تراوح بين -1.584 و 3 باستثناء معامل التفلطح لكل من العائدات إذ يبلغ 4.139 وللملكية الإدارية إذ يبلغ 6.965.

الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى	المتوسط	الانحراف المعياري	الالتواء Skewness	التفلطح Kurtosis
EPS	-0.05	2.98	0.7635	.84801	0.982	0.170
R	-21.91	8.96	-0.6833	6.40158	-1.584	4.139
MO	0.00	0.89	0.0917	0.22519	2.684	6.965
FO	0.00	0.80	0.1741	0.27900	1.192	-0.247
DIS	0.00	0.87	0.1267	0.24198	1.836	2.689

## 4 - 4: أثر الملكية الإدارية في التحفظ المحاسبي (اختبار الفرض الأول):

قام الباحث بقياس انفصال الملكية عن الرقابة من خلال نسبة الملكية الإدارية في هيكل الملكية، فتعرّف ملكية الإدارة التنفيذية CEO Ownership أنها عدد الأسهم المملوكة من قبل الإدارة التنفيذية مقسوماً على إجمالي عدد الأسهم المتداولة (Lafond and Roychowdhury (2008, P102). وطبقت العلاقة رقم (4) المحددة سابقاً:

$$\frac{EPS_{jt}}{P_{jt}} = a_0 + b_1 R_{jt} + b_2 DUM_{jt} + b_3 (DUM_{jt} * R_{jt}) + b_4 OM + b_5 (DUM_{jt} * OM_{jt}) + b_6 (OM_{jt} * R) + b_7 (DUM * OM_{jt} * R_{jt}) + a_1$$

وتظهر النتائج في الجدول الآتي رقم (3):

الجدول رقم: (3): أثر تشتت الملكية في التحفظ المحاسبي								
$b_7$	$b_6$	$b_5$	$b_4$	$b_3$	$b_2$	$b_1$	$a_0$	
-	+							الإشارة المتوقعة
-3.750	15.609	3.84	-15.17	-0.065	-0.767	0.066	0.890	القيم
-2.307	2.091	2.33	-2.132	-1.172	-2.419	1.387	4.783	T-Stat
0.035	0.053	0.033	0.049	0.258	0.028	0.185	0.001	Sig
							5.773	F
							0.002	F - Sig
							84.6%	R
							71.6%	R <sup>2</sup>
							2.237	DW

كما يظهر من النتائج في الجدول السابق [رقم (3)]، فإن إشارة معامل العائدات  $b_1$  سالبة وتبلغ - 0.767 (قيمة T-stat تبلغ -2.419)، أما قيمة  $b_3$  فتبلغ -0.065 (قيمة T-stat تبلغ -1.172)، وهذه النتيجة تتسق مع ما هو متوقع (من ناحية إشارة المعامل  $b_1$ )، فهي تبين انخفاض التوقيت الملائم للأرباح من ناحية الاعتراف بالأنباء السارة. وقيمة  $b_6$  تبلغ 15.609 (T=2.091)، بينما قيمة  $b_7$  ذات إشارة سالبة وتبلغ -3.750 (T=-2.307)، وذلك كما هو متوقع في ظل وجود تأثير للملكية الإدارية في التحفظ المحاسبي. فالمعامل  $b_6$  يقيس علاقة  $b_1$  مع الملكية الإدارية، والإشارة المتوقعة لهذا المعامل هي إشارة موجبة، في حين  $b_7$  يقيس علاقة  $b_3$  مع الملكية الإدارية. كما يظهر من النتائج الواردة في الجدول السابق أن قيمة F تبلغ 5.773 وهي مغنوية عند مستوى 0.002، وللمعادلة

قوة تفسيرية مرتفعة، إذ تبلغ قيمة معامل التحديد 84.6% وقيمة مربع معامل التحديد 71.6%، كما أن النتائج تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الباقي إذ إنَّ قيمة Durbin-Watson تبلغ 2.237. ومن ثمَّ فإنَّ هذه النتائج تبين وجود تأثير كبير للملكية الإدارية في تحفظ التقارير المالية، فعدم التماثل في توقيت الاعتراف بالأرباح السارة وغير السارة يزداد مع تزايد الملكية الإدارية كما يظهر من قيمة المعاملين  $b_6$  (نو قيمة موجبة وكبيرة) و  $b_7$  (نو قيمة سالبة وكبيرة).

بناءً عليه، تبين النتائج السابقة صحة الفرض الأول، فالملكية الإدارية تؤثر في درجة تحفظ التقارير المالية، وهذه النتائج تتسق مع صحة الفرض القائل: إنَّ زيادة الملكية الإدارية قد يزيد من تقارب المصالح بينها وبين حملة الأسهم، أكثر مما تتسق مع الفرضية القائلة: إنَّ زيادة الملكية الإدارية يزيد من استحكام الإدارة وسلوكها النفعي من خلال اتخاذ القرارات التي تعظم الأرباح الحالية على حساب الأرباح المستقبلية لتحقيق منافع خاصة.

#### 4 - 5: أثر تشتت الملكية في التحفظ المحاسبي (اختبار الفرض الثاني):

حدَّد أثر تشتت الملكية في التحفظ المحاسبي من خلال عدد الملاك الذين يمتلك كل منهم نسبة 5% أو أكثر في هيكل الملكية، وطبقت العلاقة المحددة سابقاً [رقم (5)] لاختبار الفرض الثاني من فروض البحث:

$$\frac{EPS_{jt}}{P_{jt}} = C_0 + k_1 DUM_{jt} + k_2 R_{jt} + k_3 (DUM_{jt} R_{jt}) + k_4 DIS + k_5 (DUM_{jt} * DIS_{jt}) + k_6 (DIS_{jt} * R) + k_7 (DUM * DIS_{jt} * R_{jt}) + C_1$$

تظهر نتائج تطبيق العلاقة السابقة في الجدول التالي رقم (4)، وقيم المعاملات الأساسية لاختبار هذا الفرض هي  $k_6$  و  $k_7$ ، فإشارة هذه العائدات موجبة وسالبة، كما هو متوقع حتى تكون هناك علاقة بين إشارة العائدات وتشتت الملكية.

الجدول رقم: (4): أثر تشتت الملكية في التحفظ المحاسبي								المتغيرات
$k_7$	$k_6$	$k_5$	$k_4$	$k_3$	$k_2$	$k_1$	$C_0$	
-	+							الإشارة المتوقعة
-0.459	0.163	-0.29	-0.816	0.067	-1.17	-0.05	1.359	القيم
-2.553	1.249	-0.23	-1.009	0.738	-2.613	-0.51	4.146	T-Stat
0.021	0.230	0.82	0.328	0.471	0.019	0.618	0.001	Sig
6.056								F
0.01								F - Sig
85.2%								R
72.6%								R <sup>2</sup>
2.037								DW



تبيّن نتائج اختبار الفرض الثاني كما يظهر من الجدول السابق، أن قيمة معامل العائدات  $K_1$  تبلغ - 0.046 (T=-0.509)، وقيمة  $k_3$  تبلغ 0.067 (T=-0.738)، بينما تبلغ قيمة  $K_6$  فتبلغ 0.163 (T=1.249)، وقيمة  $k_7$  تبلغ -0.459 (T=-2.553). وقيمة F تساوي 6.056 وهي معنوية عند مستوى 0.001، كما أن هناك قوة تفسيرية للدالة كما يتضح من قيمة معامل التحديد ومربع معامل التحديد إذ تبلغ قيمتهما 85,2% و72,6% على التوالي. وتشير قيمة Durbin-Watson إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الباقي إذ تبلغ 2.037.

وهذه النتائج تظهر وجود علاقة معنوية بين معامل العائدات  $K_1$  وتشنت الملكية من ناحية الاعتراف بالأرباح السارة، وعلاقة بين المعامل  $K_3$  وتشنت الملكية من ناحية الاعتراف بالأرباح غير السارة. والتشنت يؤثر في تحفظ التقارير المالية، ولكن هذا التأثير منخفض مقارنة بتأثير تشنت الملكية، فقيمة المعامل  $b_6$  تبلغ 15.609 بينما قيمة  $K_6$  تبلغ 0.163، وقيمة المعامل  $b_7$  تبلغ -3.75 في حين قيمة  $K_7$  فتبلغ -0.459. وبناء على هذه النتائج، فإنه يتم قبول الفرض الثاني من فروض البحث، فلتشنت الملكية تأثير إيجابي في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة.

#### 4 - 6: أثر الملكية العائلية في التحفظ المحاسبي (اختبار الفرض الثالث):

حُدِّت الملكية العائلية على أساس نسبة الملكية التي ترجع لعائلة واحدة، واختبار الفرض الثالث طُبِّقَت العلاقة رقم (5) المحددة سابقاً والممثلة بما يأتي على عينة الدراسة:

$$\frac{EPS_{jt}}{P_{jt}} = a_0 + w_1 DUM_{jt} + w_2 R_{jt} + w_3 (DUM_{jt} * R_{jt}) + w_4 FO + w_5 (DUM_{jt} * FO_{jt}) +$$

$$w_6 (FO_{jt} * R) + w_7 (DUM * FO_{jt} * R_{jt}) + a_1$$

وتظهر نتائج تطبيق العلاقة السابقة في الجدول الآتي رقم (5)، وبداية يشير الباحث إلى قيم المعامل  $W_6$  ذات إشارة غير متوقعة.

الجدول رقم (5): أثر الملكية العائلية في التحفظ المحاسبي								المتغيرات
$W_7$	$W_6$	$W_5$	$W_4$	$W_3$	$W_2$	$W_1$	$a_0$	الإشارة المتوقعة
-	+							القيم
-0.235	-0.181	-1.66	-0.155	-0.119	-0.820	0.126	0.917	T-Stat
-2.090	-1.140	-0.97	0.165	-1.987	-2.512	2.393	4.853	Sig
0.053	0.271	0.35	0.871	0.064	0.023	0.029	0.001	F
							60.023	F - Sig
							0.01	R
							85.1%	R <sup>2</sup>
							72.5%	DW
							1.662	

تبيّن نتائج اختبار الفرض الثاني كما يظهر من الجدول السابق [رقم (5)]، أن قيمة معامل العائدات  $W_1$  تبلغ 0.126 (T=2.393)، وقيمة  $W_3$  تبلغ -0.119 (T=-1.987)، بينما قيمة  $W_6$  فتبلغ -0.181 (T=-1.14)، وقيمة  $W_7$  تبلغ -0.235 (T=-2.090). وقيمة F تبلغ 60.023 وهي معنوية عند مستوى 0.01، كما أن قوة التفسير مرتفعة إذ تبلغ قيمة معامل التحديد 85.1% وقيمة مربع معامل التحديد 72.5%، وتشير قيمة Durbin-Watson إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذ تبلغ 1.662.

هذه النتائج تظهر وجود علاقة بين معامل العائدات  $W_1$  والملكية العائلية من ناحية الاعتراف بالأرباح السارة، وعلاقة بين المعامل  $W_3$  والملكية العائلية من ناحية الاعتراف بالأرباح غير السارة، إلا أن هذه العلاقة غير متوقعة. فالملكية العائلية لا تتطلب تأجيل الاعتراف بالأرباح السارة (الإيرادات الموجبة)، أي تتطلب من هذه الناحية تطبيق سياسات محاسبية هجومية وليست متحفظة، في الوقت نفسه التي تتطلب الاعتراف بالأرباح غير السارة (الإيرادات ذات الإشارة السالبة). بكلمات أخرى الملكية العائلية لا تؤثر في وجود عدم تماثل بين الاعتراف بالأرباح السارة والاعتراف بالأرباح غير السارة. وبناء عليه، فإنه يُرفضُ الفرض الثالث من فروض البحث، فالملكية العائلية لا تؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي.

## 5 - نتائج البحث:

هدف هذا البحث إلى اختبار تأثير محددات الملكية في تحفظ التقارير المالية، ومن خلال التطبيق على عينة مكونة من 24 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في مصر تتوافر عنها البيانات المطلوبة لهذه الدراسة، أظهرت نتائج البحث ما يأتي:

1 - هناك العديد من الفروض الموضوعية لتفسير اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة، وذلك في إطار طبيعة هيكل الملكية الإدارية ومحدداته، ما بين استحكام الإدارة وتحكمها وبين تقارب المصالح بينها وبين حملة الأسهم الآخرين.

2 - أظهرت نتائج البحث التطبيقية أن الملكية الإدارية تؤثر في التحفظ المحاسبي، فكلما ازدادت نسبة الملكية الإدارية ازداد عدم التماثل في الاعتراف بين الأرباح السارة والأرباح غير السارة، وهذه النتيجة تتسق مع الفرضية القائلة: إنَّ زيادة نسبة الملكية الإدارية يزيد من تقارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم. يرى الباحث أن هذه النتيجة تتسق مع دوافع المنفعة الذاتية للإدارة، فمع زيادة نسبة الملكية الإدارية تزداد دوافع الإدارة للتحفظ في التقارير المالية. فعند زيادة نسبة

الملكية الإدارية تتجه الإدارة لتقليل الأرباح الحالية المقرر عنها، وذلك لتحقيق دوافع متعددة كمثل تخفيض الضرائب التي قد تقرر على المنشأة.

3 - كما أظهرت نتائج البحث التطبيقية أن لتشتت الملكية تأثيراً إيجابياً في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة، ولكن هذا التأثير هو أقل من تأثير نسبة الملكية الإدارية. ويرى الباحث أن تشتت الملكية وعدم تركيزها بيد مجموعة من المساهمين يقيد من قيام الأكثرية باستغلال الأقلية وممارسة السلوك النفعي من خلال المبالغة في التقرير عن الأرباح أو الأصول، وذلك من خلال استخدام السياسات المحاسبية غير المتحفظة.

4 - لم تظهر نتائج الدراسة تأييداً للفرض القائل: إن الملكية العائلية تدفع لاختيار سياسات محاسبية متحفظة، إذ إن تأثير الملكية العائلية (الفرض الثالث) يكون من خلال تخفيض عدم التماثل في الاعتراف بكل من الأنباء السارة والأنباء غير السارة. هنا يرى الباحث أن هذه النتيجة تتسق مع النتائج السابقة، ففي الشركات العائلية حيث تكون الشركة مملوكة لعائلة محددة، تكون الإدارة من العائلة نفسها (في غالب الأحيان)، مما يدل على تركيز الملكية بيد هذه العائلة التي هي في الوقت نفسه تشكل الإدارة، ومن ثمّ لديها دوافع في إظهار أن أداء المنشأة جيد من خلال التقرير عن مؤشرات مرتفعة للأرباح والأصول، إذ قد ينظر إلى هذا الأداء أنه مرتبط بسمعة العائلة.

## 6 - توصيات البحث:

من خلال دراسة الجزء النظري والتطبيقي للبحث، يمكن للباحث أن يقدم توصيات البحث في ما يأتي:

1 - وضع حدود لنسبة الملكية الإدارية في الشركات المساهمة، بما يحقق تقارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم، بما يسهم في تقييد السلوك النفعي للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، ويمكن من تحقيق الشفافية والإفصاح الملائم، وقد تكون نسبة 10% معقولة، إذ إن تزايد نسبة الملكية الإدارية قد يؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي واختلاف المصالح بين الإدارة والمساهمين، ومن ثمّ زيادة تكاليف الوكالة.

2 - الاهتمام بالقضايا المرتبطة بحماية حقوق الأقلية من المساهمين، بما يسهم من تقييد الأكثرية من ممارسة دور كبير في اختيار السياسات المحاسبية التي قد تحقق مصالحهم. ويتم ذلك من خلال التشريعات والنظم المرتبطة بعمل الأسواق المالية، وتمثيل الأقلية في مجال الإدارات.

بشكل يحقق عدالة الإفصاح وحق الأقلية في الوصول إلى المعلومات الملائمة ذات التأثير في قراراتهم.

3 - إلزام الشركات بضرورة الإفصاح عن معلومات وبيانات الملكية، من أبرزها:

أ - الإفصاح الإلزامي عن: ملكيات أفراد الأسرة الواحدة، و ملكية أي شخص تربطه علاقة قرابة بالأسرة.

ب - إلزام الشركات الأم بالإفصاح عن ملكيتها غير المباشرة (بالنسبة إلى الشركات القابضة) في الشركات التابعة.

ت - تقديم بيانات عن ملكية المستفيدين أو ملكية الاسم المستعار، وهذه الحالة تمثل وجود حسابات تسجل بأسماء أطراف أخرى، كمثل حسابات صناديق الاستثمار وحسابات شركات سمسرة الأوراق المالية.

## مراجع البحث

### 1 - مراجع باللغة العربية:

- 1) القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، 2004، نظرية المحاسبة، (منشورات جامعة دمشق).
- 2) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن، عمان).

### 2 - مراجع باللغة الإنكليزية:

- 1) Ahmed, A., and Duellman, S., 2007, "Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis", **Journal of Accounting and Economics**, (Vol. 43), PP 411-437.
- 2) Basu, S., 1997, "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Accounting & Economics**, (Vol. 24), PP 3 - 37.
- 3) Capulong, M., et al. 2000, "Corporate Governance and Finance in East Asia A Study of Indonesia, Republic of Korea, Malaysia, Philippines, and Thailand: Volume One", (A Consolidated Report).
- 4) Chambers, 1995, **An Accounting Thesaurus**, 500 Years of Accounting, (Elsevier Science).
- 5) Chau, G., and S., Gary (2010), "Family Ownership, Board Independence and Voluntary Disclosure: Evidence from Hong Kong", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, (Vol. 19) PP 93-109.
- 6) Cheung, Y., et al. 2005, "Ownership Concentration and Executive Compensation in Closely Held Firms: Evidence from Hong Kong", **Journal of Empirical Finance**, (Vol. 12), PP 511- 532.
- 7) Chi, W., et al. 2009, "What Effects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, (Vol. 5), PP 47-59.
- 8) Feltham, G., and Ohlson, J, 1995, "Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities", **Contemporary Accounting Research**, (Vol.11, No.2, Spring), PP 689 - 731.
- 9) Gassen, J., 2006, "International Differences in Conditional Conservatism-The Role of Unconditional Conservatism and Income Smoothing", **European Accounting Review**, (Vol. 15, No. 4), PP 527-564, 2006
- 10) Givoly, D., et al. 2007, "Measuring Reporting Conservatism", **The Accounting Review**, (Vol. 81), PP
- 11) Hellman, N., 2008, "Accounting Conservatism under IFRS", **Accounting in Europe**, (Vol. 5, No. 2), PP71-100.
- 12) Hendriksen, E., 1982, **Accounting Theory**, (4Th.ed; USA: Richard D. Irwin, Inc).
- 13) Ho, M., & S., Wong, 2001, "A study of the Relationship between Corporate Governance Structures and the Extent of Voluntary Disclosure", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, (Vol.10), PP139-156.
- 14) Jensen, M., and Meckling, W., 1976, "Theory of the firm: Managerial Behavior, Agency costs and Ownership Structure", **Journal of Accounting and Economics**, (Vol. 3, No.4), PP 305-360.

- 15) Katz, S., 2009, "Earnings Quality and Ownership Structure: The Role of Private Equity Sponsors Sharon P. Katz", **The Accounting Review**, (Vol. 84, No. 3), PP 623–658.
- 16) Kim, B., and M., Pevzner, 2010, "Conditional Accounting Conservatism and Future Negative Surprises: An Empirical Investigation", **J. Account. Public Policy**, (Vol. 29), PP311–329.
- 17) King, M., and E. Santor, 2008, "Family values: Ownership structure, Performance and capital structure of Canadian firms", **Journal of Banking & Finance**, (Vol. 32), PP2423–2432
- 18) LaFond, R., and R., Watts, "The Information Role of Conservatism", **The Accounting Review**, (2008, Vol. 83, No. 2.), pp. 447–478
- 19) Lafond, R., and S., Roychowdhury, 2008, "Managerial Ownership and Accounting Conservatism", **Journal of Accounting Research**, (Vol. 46 No. 1), PP 101-135.
- 20) Lara, J., et al. 2007, "Board of Directors' Characteristics and Conditional Accounting Conservatism: Spanish Evidence", **European Accounting Review**, Vol. 16, No. 4, PP (1727–755).
- 21) Lennox, C., 2005, Management Ownership and Audit Firm Size, **Contemporary Accounting Research** (Vol. 22 No. 1), PP1–23
- 22) Li, D., et al. 2007, "Managerial Ownership and Firm Performance: Evidence from China's Privatizations", **Research in International Business and Finance**, (Vol. 21), PP 396–413.
- 23) Lim, R., 2006, "The Relationship between Corporate Governance and Accounting Conservatism: Australian Evidence", **Working Paper**, Macquarie University.
- 24) Lskavyan, V., and M, Spatareanu, 2011, Shareholder Protection, Ownership Concentration and FDI", **Journal of Economics and Business**, (Vol. 63), PP 69–85.
- 25) Olson, J., and V., Laurence , 2006, Introduction to the Special Section on Conservatism in Accounting, **European Accounting Review**, (Vol. 15, No. 4.), PP 507–509.
- 26) Omran, M., et al. 2008, Corporate Governance and Firm Performance in Arab Equity Markets: Does Ownership Concentration Matter?, **International Review of Law and Economics**, (Vol. 28), PP 32–45.
- 27) Penman, S., and Zhang, X., 2002, "Accounting Conservatism and the Quality of Earnings, and Stock Returns", **The Accounting Review**, (Vol. 77)PP 237–264.
- 28) Qiang, X., 2007, "The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross-Sectional Evidence at the Firm Level", **The Accounting Review**, (Vol. 82, No. 3), pp. 759–796.
- 29) Silva, F., and N., Majluf, 2008, "Does family ownership shape performance outcomes?", **Journal of Business Research**, (Vol. 61), PP 609–614.
- 30) Watts, R., 2003, Conservatism in accounting, Part I: Explanations and implications. **Accounting Horizons**, (Vol.17, No.3), PP207–221.
- 31) Zhang, X., 2000, "Conservative Accounting and Equity Valuation", **Journal of Accounting & Economics**, (Vol. 29), PP125–149 .